د. جاري فاتح	د. شلال زهير	د. بن طالبي فريد
fatamsetif@gmail.com	**chellalzohir@gmail.com**	**bentalbi2009@yahoo.fr**
دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية	دكتوراه علوم تخصص تسيير المنظمات	دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية
أساتذة محاضرين قسم (أ) بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس – الجزائر–		

ورقة بحثية للمشاركة في

فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر

الريادة والاستدامة في قطاع الأعمال

16 و 17 نيسان 2018 بجامعة فيلادلفيا الأردن

التي تندرج تحت المحور الثالث الموسوم:

دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة

بمداخلة تحت عنوان:

حاضنات الأعمال في الجزائر الواقع والآفاق

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض التجربة الجزائرية الفتية في مجال دعم وإنشاء حاضنات الأعمال المتخصصة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تفعيل استراتيجية التقرب من أوساط الشباب وحثهم على الإبداع ونشر الفكر المقولاتي، خاصة في الوسط الجامعي عن طريق إبراز الجهود الحثيثة والإطار القانوني والتنظيمي لتأسيس حاضنات الأعمال وآليات إدارتها وتمويلها، مع عرض بعض نتائج مشاتل بمؤسسات ومراكز التسهيل التي تم تفعيلها من طرف وزارة الصناعة في الجزائر بهدف تطوير هذا القطاع من أجل تحديد نقاط القوة والضعف في آليات تسيير حاضنات الأعمال بمختلف أنواعها وتحليل حصيلة نشاطها .

الكلمات الدالة :حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة.

Abstract:

This paper aims to show young Algerian experience in the field of supporting and creating specialized incubators in orde to promotion and development of small and medium-sized enterprises sector within the framework of activating strategy approach among young people and encourage them to create their own business and publish almkolati thought, especially in the University community by highlighting legal efforts and regulatory framework for the establishment of business incubators and mechanisms of management and funding, with some results of the facilitation centres and enterprises nurseries that have been activated by the Ministry of industry in Algeria in order to develop this sector.

Keywords: business incubators, SME nurseries, sustainable development.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ تحديد مفهوم حاضنات الأعمال وفق التشريع الجزائري مقارنة مع البلدان المتقدمة والنامية؛
- ✓ بيان الخصائص التنظيمية والعملية لإطار عمل حاضنات الأعمال في الجزائر؛
- ✓ تحليل دور ومساهمة مختلف أصناف حاضنات الأعمال في الجزائر في تطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ عرض نتائج التجربة الجزائرية في مجال تطوير حاضنات الأعمال.

أهمية البحث:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من الدور الاستراتيجي الذي تؤديه حاضنات الأعمال في مساندة ودعم فرص نجاح وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبرز أهمية هذا البحث في محاولة تحديد نقاط القوة والضعف في التجربة الجزائرية في مجال التأسيس لإطار تنظيمي متكامل لتفعيل حركية حاضنات الأعمال في الجزائر.

منهج الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لعرض الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المرتبطة بتقديم إطار عمل حاضنات الأعمال، إضافة إلى استعمال أدوات المنهج التحليلي لدراسة وتحليل نتائج عمل حاضنات الأعمال في الجزائر.

تمهيد:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لكونها تشكل احد الركائز الاساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعد حاضنات الاعمال من أهم آليات مرافقة وتطوير هذا القطاع الاستراتيجي لكونها تقدم حلول عملية تهدف الى توطين ومرافقة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بدايتها وحمايتها خلال فترة الاحتضان مما يكفل لها فرص البقاء في السوق مواجهة المنافسة، والجزائر كغيرها من الدول اولت هذا القطاع اولويات خاصة بتخصيص موارد مالية معتبرة وتأسيس اطار قانوني وتظنيمي يعنى بترقية هذا القطاع مدعم بهياكل ادارية متخصصة في تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها حاضنات

الأعمال المستوحاة من التجربة الفرنسية عن طريق استحداث مشاتل المؤسسات بمختلف أنواعها والتي تعتبر تجربة جديدة في هذا الميدان، وفي هذا السياق يركز موضوع الدراسة على عرض التجربة الجزائرية في محورين كالآتي:

المحور الأول: مدخل لحاضنات الأعمال؛

المحور الثاني: عرض التجربة الجزائرية في حاضنات الأعمال؛

المحور الاول : مدخل إلى حاضنات الأعمال

سنخصص هذا الجزء للدراسة النظرية لحاضنات الأعمال كما يلي:

أولا: مفهوم حاضنات الأعمال

يتم ذلك من خلال مايلي:

1. التطور الزمني لحاضنات الأعمال:

تعود أصل كلمة حاضنات الأعمال Incubators Business إلى حاضنات الأطفال الصحية المستعملة في المستشفيات؛ إذ تنظر حاضنات الأعمال إلى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الصحية الفائقة والاهتمام الشامل؛ إذ يحتاج إلى حاضنة تضمه منذ مولده من أجل أن تحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بالطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا ليصبح بعد ذلك قويا قادرا على النمو ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات النجاح.[1]

وظهرت أول مرة في ولاية نيويورك الأمريكية عام 1959، حيث تم إقامة أول مشروع في مركز صناعات باتافيا Batavia ، ليأتي العام 1984 أين قامت هيئة المشروعات الخاصة «SBA» بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، لتتبعها العديد من دول العالم وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة أعمال في أوربا عام 1986، أما على المستوى العربي فإن مصر تعد أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998 وبعدها عرفت انتشارا في العديد من دول العالم النامي.

وفي هذا الاطار هناك العديد من أشكال برامج الحاضنات التي تخدم مجموعة متنوعة من المجتمعات والأسواق، ونجد ان معظم حاضنات الأعمال في أمريكا الشمالية حوالي 93% هي منظمات غير ربحية وحوالي7%

[1] زودة عمار، بوكفة حمزة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 2، ديسمبر2014، ص57.

من الحاضنات هي كيانات ربحية تعتمد على عوائد استثمارات المساهمين، كما تتعدد اهتمامات الحاضنات فنجد 54% متعددة الاستخدامات أو المجالات تهتم بمساعدة الشركات في مرحلة مبكرة، 37% تهتم بالمؤسسات التكنولوجية، 6% ترتكز على الشركات الخدمية، 3% تهتم بالتصنيع، وهو ما يثبت قدرة هذه الحاضنات على الوصول إلى رائد الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع[1].

2.تعريف حاضنات الأعمال:

يمكن تعريفها بأنها:

- هي مؤسسة صممت خصيصا لتسريع نمو ونجاح الشركات الريادية من خلال سلسلة من المصادر والخدمات الداعمة التي تتضمن: المساحة الضرورية، التمويل، التدريب، الخدمات العامة وشبكات الاتصال،[2]
- هي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص،[3]
- هي مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعدها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، وقد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما قويا؛ أي أنها تقوم باحتواء هذه المؤسسات إلى أن تصبح قادرة على الانطلاق،[4]
- تعرفها الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال بصفة عامة على أنها: هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبتكرة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أعباء مرحلتي الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بتسويق منتجات هذه المؤسسات،[5]

---

[1] أحمد عبد الوهاب، حاضنات رواد الأعمال، دراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح لدور الحاضنة، المركز المصري للدراسات السياسة العامة، القاهرة، 2016، ص: 2.

[2] سماي علي، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، جامعة بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جوان 2010، ص138.

[3] المرجع السابق، ص138.

[4] عوادي مصطفى، دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 06و07 ديسمبر 2017، ص4.

[5] سعودي عبد الصمد، حجاب عيسى، تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، د س، ص102.

- كما عرفها مركز الإتحاد الأوروبي للشؤون الإستراتيجية وتقييم الخدمات على أنها« منظمة تساهم في عملية إنشاء الشركات الناجحة من خلال تزويدهم بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم، بما في ذلك منحهم مساحة بالحضانة، خدمات دعم الأعمال التجارية» [1]

3.أهمية حاضنات الأعمال:

يمكن اختصار ذلك في النقاط التالية:[2]

- ✓ تقديم المشورة ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية؛
- ✓ ربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته؛
- ✓ تشجيع المستثمرين غير التقليديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بشركات رأس المال المخاطر؛
- ✓ المساهمة في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية؛
- ✓ توفير فرص العمل؛
- ✓ العمل على إقامة ودعم المشاريع الإنتاجية والخدمية صغيرة كانت أم متوسطة؛
- ✓ مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس؛
- ✓ تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته؛
- ✓ تؤهل جيل من أصحاب الأعمال لتأسيس أعمال جادة وذات مردود مما يساهم في التنمية؛
- ✓ تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني.

وعليه يمكن عرض ملخص عن اهمية حاضنات الاعمال في الشكل الاتي:

---

[1] سعد الهاجري عبد الله ، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في الكويت، ورقة للملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، تونس، أيام 12-14 أكتوبر، ص5.

[2] أنظر كل من:

- سعودي عبد الصمد، حجاب عيسى، مرجع سابق، ص103.
- سعد الهاجري عبد الله، مرجع سابق، ص07.

الشكل رقم: (01) أهمية حاضنات الأعمال

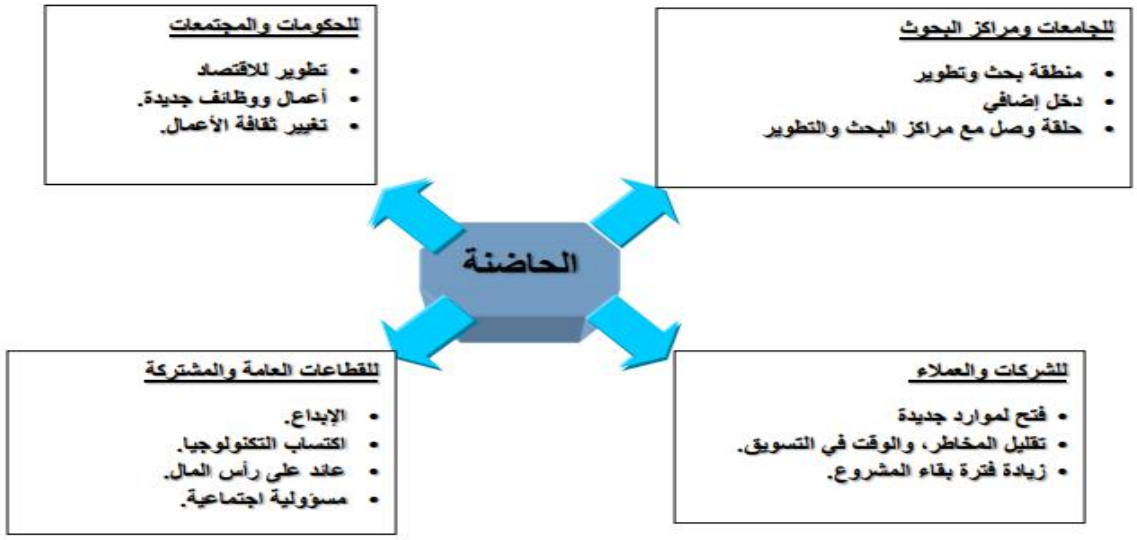

المصدر: عبد الله سعد الهاجري، مرجع سابق، متاح على الرابط www.jcci.org.a

ثانيا: مهام و أنواع حاضنة الأعمال والخدمات التي تقدمها

يتم ذلك من خلال العناصر التالية:

1. مهام وخدمات حاضنات الأعمال

من مهام الحاضنة مايلي:[1]

- ✓ تقديم الاستشارة فيما يتعلق بدراسات الجدوى للمشروعات واختيار الآلات والمعدات والمواد وطرق العمل؛
- ✓ توفر للمؤسسات الصغيرة المحتضنة مبنى يشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعات أخرى حسب الاحتياج(قاعة استقبال، قاعة لتجهيزات الاتصال،...)؛
- ✓ تقديم تمويل ميسر للمؤسسات المحتضنة لمساعدتها على الإنفاق الاستثماري الأولي؛
- ✓ إرشاد المؤسسات المحتضنة إلى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط المؤسسة المحتضنة وذلك فيما يتعلق بالقوانين والشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التأمين وكذا الموردين والأسواق المحتملة...؛
- ✓ تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بتصميم المنتجات و/ أو تطويرها وكل مايتعلق بتحسين الجودة؛

[1] حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد الإلكتروني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2، 2003، ص169.

- ✓ إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين في المؤسسات المحتضنة سواء من طرف المؤسسة الحاضنة ذاتها أو عن طريق هيئات متخصصة، وقد يكون هذا التدريب خاص ببعض الأعمال التقنية أو ببعض الأعمال الإدارية؛

أما عن الخدمات التي تقدمها فهي تتمثل في التالي:[1]

- ✓ خدمات استشارية فنية-تسويقية-مالية-قانونية-تدريب وتنمية المهارات؛
- ✓ خدمات إدارية متنوعة: تأمين الاحتياجات الخدمية داخل الحاضنة (عمالة، تدريب وغيرها)؛
- ✓ خدمات عامة: كتأمين نظم التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، الإرشاد والمختبرات والورش والمعامل المتخصصة في محيط الحاضنة وتأمين الاشتراك في المعارض؛
- ✓ خدمات سكرتارية: مثل موظفي الاستقبال، الأرشفة، الانترنت، الترجمة وغيرها.

2. أنواع الحاضنات:

هناك العديد من الحاضنات حسب ما صنفتها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية أهمها:[2]

- ✓ **حاضنات أعمال خاصة:** وهي ملك للقطاع الخاص وتسعى لتحقيق الأرباح؛
- ✓ **حاضنات أعمال عامة:** وهذا نوع ملك للدولة وهي لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأرباح، كما أنها تقوم بدعم ورعاية الحكومة أو الأجهزة المحلية والهيئات والمؤسسات الأهلية وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني؛
- ✓ **حاضنات الأعمال المختلطة:** وهي التي تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص؛
- ✓ **حاضنات أعمال ذات صلة بالجامعات:** وهي الحاضنات المنبثقة من الجامعات والمعاهد العليا ولها الأهداف نفسها التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة والخاصة؛
- ✓ **حاضنات أخرى:** وهي عادة ما تكون تحت رعاية ودعم جهات مختلفة غير تقليدية؛ مثل مؤسسات الفن ورجال الدين، غرف التجارة، الموانئ، حاضنات متخصصة في أعمال المرأة وغيرها.

ويضاف إليها أنواع أخرى هي:[3]

---

[1] سعد الهاجري عبد الله، مرجع سابق، ص8.

[2] المرجع السابق، ص6.

[3] سماي علي، مرجع سابق، ص 141.

- **حاضنات الأعمال الدولية:** والتي تركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات الوطنية من خلال الشركات الدولية والاتجاه إلى الأسواق الأجنبية؛
- **الحاضنات المفتوحة:** دون الجدران وتشمل الحاضنات التي تقام من أجل تطوير وتنمية المشروعات والصناعات القائمة بالفعل في التجمعات الصناعية كمركز متكامل لخدمة ودعم المشروعات والصناعات المحيطة؛
- **حاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية:** والمتركزة في جذب مشروعات الأعمال الزراعية والصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة، وحاضنات تكنولوجية تهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة؛
- حاضنات لاستيعاب المتقاعدين من الجيش والشركات والمؤسسات؛

وفي هذا الاطار يمكن عرض الشكل الآتي الذي يلخص مهام وخدمات حاضنات الأعمال كالآتي:

الشكل رقم (02) مهام وخدمات حاضنات الاعمال

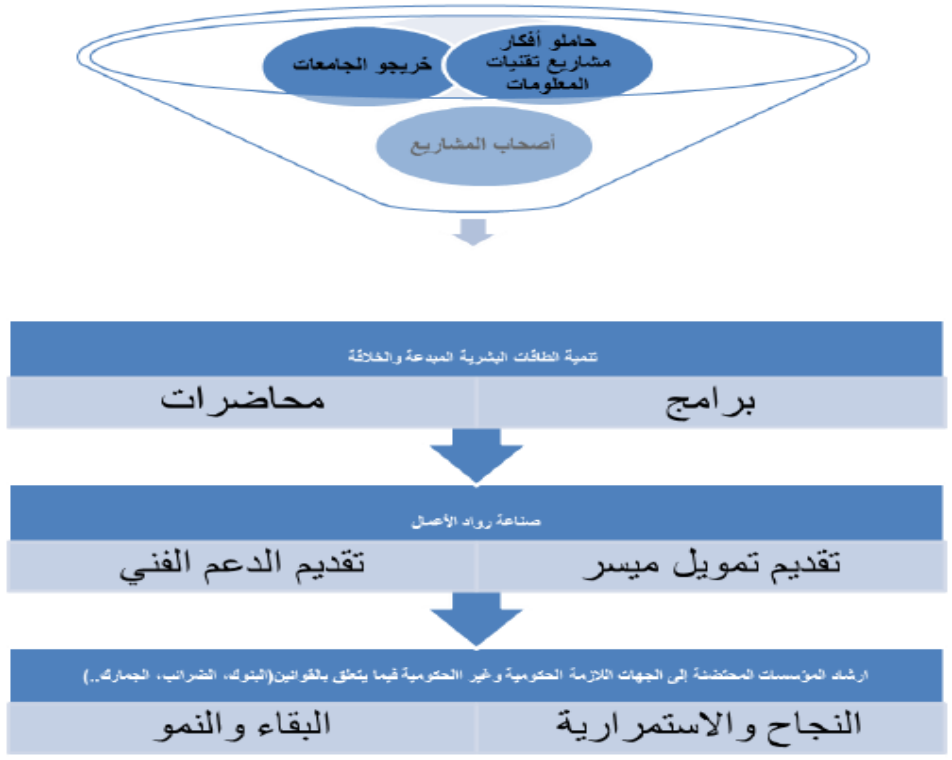

المصدر: بن عنتر عبد الرحمان وحميدي عبد الرزاق، حاضنات الأعمال التكنولوجية مدخل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، متاح على الرابط www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/07.pdf

ثالثا. أهداف وشروط نجاح نظام حاضنات الأعمال

تختلف أهداف حاضنات الأعمال حسب تنوعها واختصاصها ولكن يمكن تلخيص المشتركة منها في النقاط الآتية:

1. أهداف حاضنات الأعمال:

تتمثل أهدافها فيمايلي:[1]

- ✓ خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة؛
- ✓ مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى نماذج أو منتجات أو عمليات قابلة للتسويق؛
- ✓ توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنتسبيها؛
- ✓ زيادة فرص نجاح المشاريع الجديدة؛
- ✓ ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض(تحقيق التكامل الصناعي)؛
- ✓ تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا؛
- ✓ تقديم الدعم للمبادرات العلمية والمشاريع الناشئة التي لا تتوافر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل والإنتاج؛
- ✓ تقديم المساعدات والمشورات في مجالات مختلفة منها التنظيمية والإدارية والخدمية وغيرها في مراحل الإنشاء والنمو، وذلك بهدف بقاء المشاريع واستمراريتها؛
- ✓ العمل على استقطاب العمالة الوطنية وتطوير المهارات والقدرات الاحترافية والتكنولوجية المتوفرة محليا؛
- ✓ تحقيق التقارب بين النشاطات الصناعية والبحوث العلمية التطبيقية؛ أي العمل على التنفيذ العملي لتلك البحوث والاستفادة من الخبرات الأكاديمية في مجالات البحث العلمي وتحويل أفكارها إلى الواقع التطبيقي؛
- ✓ توسيع قاعدة رجال الأعمال من خلال اجتذابها لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمشاريع الناشئة وتفعيل مشاركتهم في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على تنويع مجالات النشاط الاقتصادي وتبني المشروعات الاقتصادية الواعدة وإدخالها إلى السوق؛
- ✓ المراجعة الدورية لعمليات التشغيل لمن ينتسب لهذه الحاضنات وصولا إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

[1] سعودي عبد الصمد، حجاب عيسى، مرجع سابق، ص103.

2. شروط نجاحها:

ثمة شروط يجب توفرها من أجل تحقيق النجاح في مشاريع حاضنات الأعمال أهمها:[1]

- ✓ العمل الجاد على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛
- ✓ إيلاء قضية اختيار المدير أهمية خاصة انطلاقا من أنه العنصر الأهم في نجاح الحاضنة وفي خلق المناخ المحفز والإيجابي للمؤسسات المحتضنة، ولهذا يجب حسن اختياره مع إعطائه كامل الصلاحيات؛
- ✓ تطوير صيغ وآليات الإقراض من دون فوائد وتوفير رؤوس أموال الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والتكنولوجية منها بوجه خاص؛
- ✓ إعداد برامج ترويج وتدريب للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها، وخاصة أولئك الذين يمتلكون المعرفة والقدرة والإمكانات ولكن تنقصهم روح المغامرة وحب المبادرة في العمل؛
- ✓ تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العملية المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات؛ مثل المساعدة في تيسير الإجراءات الحكومية المطلوبة وتسريعها، توفير مداخل إلى الإقراض الحسن، توفير معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية،...إلخ؛
- ✓ وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختارة وإمكانات توسعها مستقبلا بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية والقدرة على التصدير ومراعاة الظروف البيئية.

المحور الثاني: عرض التجربة الجزائرية في تطوير حاضنات الأعمال

يمكن اعتبار التجربة الجزائرية جديدة في مجال تأسيس قاعدة لحاضنات الأعمال مقارنة مع الدول المتقدمة أو العربية، وذلك بسبب تأخر إصدار المراسيم واللوائح التنظيمية التي تقنن الطبيعة القانونية والتنظيمية لآليات تمويل وتسيير حاضنات الأعمال، علما أن النموذج الذي تم اعتماده من طرف السلطات الجزائرية قريب من النموذج الفرنسي.

أولا: مفهوم حاضنات الأعمال وفق التشريع الجزائري

عرف المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 24 ذي الحجة الموافق لـ: 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع

[1] رحيم حسين، مرجع سابق، ص171.

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، يتم انشاؤها بمرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تضطلع بالمهام الآتية[1]:

- ✓ تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛
- ✓ المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- ✓ تشجع بروز المشاريع المبتكرة؛
- ✓ تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجديدة؛
- ✓ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- ✓ تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- ✓ العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا إستراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

ثانيا: الاطار التنظيمي لحاضنات الأعمال في الجزائر

وفي هذا الإطار حيث يمكن التمييز بين الأصناف الآتية:

الشكل رقم:03 الاطار التنظيمي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الجزائري

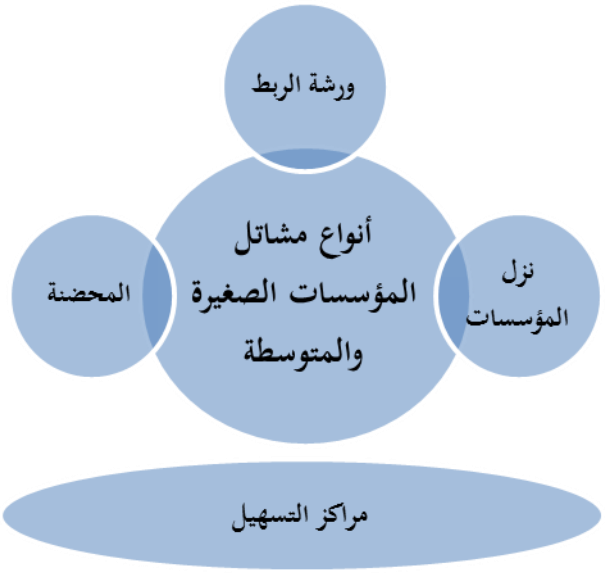

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون التأسيسي لمشاتل المؤسسات

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مهام مختلف أنواع مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الآتي:

- ❖ **نزل المؤسسات**: آلية دعم متخصصة بحامل المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث والتطوير؛
- ❖ **المحضنة**: هيكل دعم متخصص باحتضان مشاريع قطاع الخدمات؛

[1] المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 2003/02/26، ص13.

❖ **ورشة الربط:** الية متخصصة باحتضان وترقية المشاريع المتخصصة في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن المشرع الجزائري ركز على مفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل كآلية لدعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين حصر دور المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع المتخصصة في تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، خاصة المشاريع القائمة على الابداع والابتكار والتي تركز على توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة.

وعلى هذا الأساس، فإن تحليل وقراءة الاطار القانوني لتسيير وإدارة حاضنات الأعمال وفق التشريع الجزائري نجد أن مفهومها قد تم توزيعه وتقسيمه إلى ثلاثة أنواع متخصصة، والأقرب منها إلى المفهوم النظري وفق هذا التقسيم هو مصطلح نزل المؤسسات الذي يخصص لاحتضان المشاريع المتخصصة في مجال البحث والتطوير للتكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الاطار وتطبيقا لنص المادة رقم 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يشرع لإنشاء مشاتل المؤسسات تم إقرار فتح واعتماد 14 مشتلة* عبر مختلف ولايات الوطن من بين 48 ولاية، وذلك عن طريق مراسيم تنفيذية تحدد فيها مهام وصلاحيات كل منها تنشط على المستوى المحلي وتحت الوصاية المباشرة لوزارة الصناعة والمناجم، وعليه يمكن اعتبار مشتلة المؤسسة أو الحاضنة مؤسسة حكومية غير ربحية، تقدم دعم واستقبال ومرافقة واستضافة أصحاب المشاريع لمدة محددة عن طريق تقديم الخدمات المجانية الآتية:

- ✓ توفير مكاتب ومحلات لمدة محددة؛
- ✓ أثاث المكاتب وأجهزة الإعلام الآلي، التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ وشبكة الأنترنت والفاكس الهاتف، تصوير المستندات والطباعة؛
- ✓ مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع المؤسسات المالية، صناديق المساعدة والدعم، الولايات والبلديات وهيئات الأخرى ذات الصلة بمشاريعهم؛
- ✓ تقديم النصائح الشخصية على المستوى المالي و القانوني والضريبي، والتجاري والتقني.

---

* - المرسوم التنفيذي رقم 375/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة الاغواط، المرسوم التنفيذي رقم 376/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة باتنة،
– المرسوم التنفيذي رقم 377/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة البليدة، المرسوم التنفيذي رقم 378/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة تلمسان،
– المرسوم التنفيذي رقم 379/03 الذي يتضمن انشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة سطيف، المرسوم التنفيذي رقم 380/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة عنابة،
– المرسوم التنفيذي رقم 381/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة قسنطينة، المرسوم التنفيذي رقم 382/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة وهران،
– المرسوم التنفيذي رقم 383/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة الوادي، المرسوم التنفيذي رقم 384/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة تيزي وزو،
– المرسوم التنفيذي رقم 385/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 386/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط سطيف،
–المرسوم التنفيذي رقم 387/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط قسنطينة، المرسوم التنفيذي رقم 386/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط وهران.

أما فيما يخص مراكز التسهيل فإنها تعتبر مؤسسات عمومية ذات طابع إداري غير ربحي تقدم دعم لمختلف أنواع مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها علاقة مباشرة ومكملة لدور المشاتل، حيث تختص بالمهام الآتية:

- ✓ وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- ✓ تطوير ثقافة التقاول؛
- ✓ ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛
- ✓ تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛
- ✓ تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع؛
- ✓ إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية؛
- ✓ الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- ✓ تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- ✓ تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
- ✓ إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة؛
- ✓ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي؛

ثالثا: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر

تركز التجربة الجزائرية في مجال انشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تفعيل ديناميكية بين دار المقاولتية التي تم انشاؤها عبر مختلف الجامعات وبين حاضنات الأعمال ومؤسسات دعم وتمويل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في إطار تكاملي لتطوير هذا القطاع، خاصة في الوسط الجامعي بهدف نشر وترويج الفكر المقولاتي لدى الشباب الجامعي ومنحهم إمكانية تجسيد مشروع التخرج والانتقال من الإطار النظري للفكرة إلى تجربة التجسيد الفعلي للأفكار الرائدة عن طريق حاضنات الأعمال وبدعم وتمويل داخلي للمرحلة التجريبية للمشروع التي يتم التركيز فيه على الجوانب التطبيقية والميدانية للمنتج ثم دراسة إمكانية تسويقه للانتقال إلى مرحلة التوسع و دخول السوق عن طريق انشاء مؤسسة صغيرة بتمويل من هيئات الدعم المتخصصة في هذا القطاع، حيث يعرض الشكل الموالي العلاقة التكاملية بين الأطراف الفاعلة في هذا المجال على النحو الآتي:

الشكل رقم: 04 آليات مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

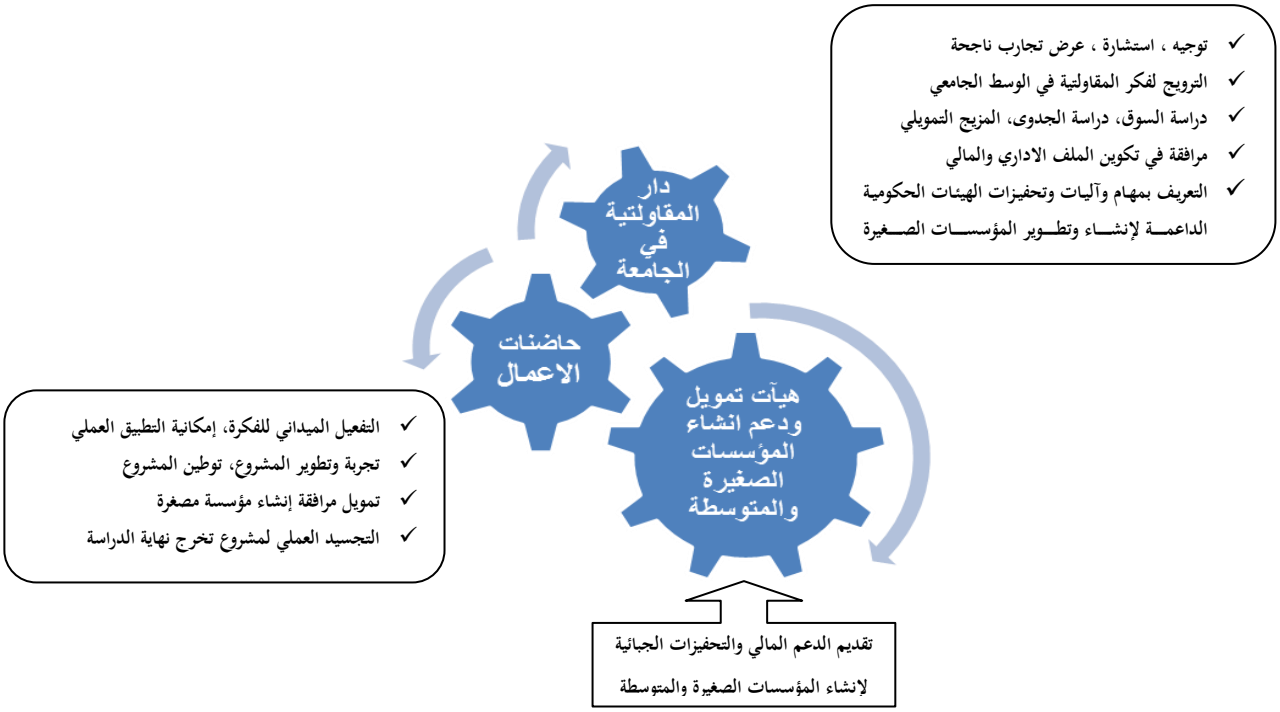

المصدر: من إعداد الباحثين

وفي هذا الاطار يمكن عرض توزيع الهياكل المخصصة لإنشاء مشاتل المؤسسات وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: توزيع مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر

	مشاتل المؤسسات	مراكز التسهيل
المنشآت العملية	**16**	**26**
المنشآت قيد الانجاز	**6**	**1**
المجموع	**41**	**27**

المصدر: نشرية البيانات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 31، وزارة الصناعة والمناجم، الجزائر، 2017، ص20.

أما فيما يخص مشاتل المؤسسات التي بدأت النشاط فعليا فهي موزعة على الولايات الآتية:(عنابة، وهران، برج بوعريريج، غرداية، بسكرة، خنشلة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، البيض، أم البواقي، البويرة، تيارت، بشار)، والتي تقوم باحتضان مشاريع صغيرة ومتوسطة على مستوى إقليم الولاية لفترة تتراوح مابين 26 شهر إلى 36 شهر كأقصى تقدير يمكن تمديدها حسب نسبة تقدم إنجاز المشروع المحتضن، وفي هذا الإطار يمكن عرض ملخص عن المشاريع المحتضنة في الجدول الآتي:

الجدول رقم02: حصيلة مشاتل المؤسسات

السنة	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات النشأة	عدد مناصب الشغل
2016	93	37	/
2017	139	94	399

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العددين 29 و31، الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، الجزائر، 2017.

وتظهر الحصيلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: حصيلة نشاط مراكز التسهيل

السنة	عدد الملفات المستلمة	عددمرافقة المشاريع	عدد المشاريع المنشأة	عدد مناصب العمل المتوقعة
2016	1144	533	101	2207
2017	1122	592	62	1385

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العددين 29 و31، مرجع سبق ذكره.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، بأن تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات تعتبر متأخرة نوعا ما مقارنة مع الدول العربية، وهذا راجع أساسا لتأخر المراسيم القانونية التنظيمية التي تقنن تنظيم عمل حاضنات الأعمال، إضافة إلى تركيز الجهود في المرحلة الأولى على التأسيس للإطار القانوني والتنظيمي الذي يعمل على تطوير إنشاء المؤسسات الحكومية غير الربحية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على الجانب التمويلي عن طريق تخصيص مبالغ مالية سنوية من الميزانية العامة للدولة لتمويل هذا القطاع وتقديم تخفيضات وإعفاءات جبائية وجمركية في بداية نشاط هذه المؤسسات، فكانت النتيجة التركيز على الكم لا الجودة، حيث أصبحت تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشكلة الاستدامة والبقاء في السوق وذلك لغياب طابع الابتكار والإبداع في إنشائها، وهذا ما يتضح جليا في الجدول الآتي:

الجدول رقم04: تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

البيان / السنة	عدد المؤسسات							
	العدد في بداية السنة	الإنشاء	إعادة التنشيط	إلغاء (شطب)	معدل الوفاة	نمو	معدل النمو	العدد في نهاية السنة
2002	189552	21244	1972	4789	22.54	18397	9.71	207949
2003	207949	18987	1920	3407	17.94	17500	8.42	225449
2004	225449	21018	2863	3488	16.59	20393	9.05	245842
2005	245842	24352	2702	3090	12.68	23964	9.75	269806
2006	269806	24835	2481	3176	12.78	24140	8.95	293946
2007	293946	27950	2966	3475	12.43	27441	9.34	321387
2008	321387	30541	3866	9892	32.38	24515	7.63	345902
2009	345902	27943	3389	7915	28.32	23417	6.77	369319
2010	369319	26239	5392	9189	35.02	22442	6.08	391761
2011	391761	30530	5876	8050	26.36	28356	7.24	420117
2012	420117	20308	3962	2423	11.93	21847	5.20	441964
2013	711275	66854	8191	8791	13.15	65984	9.28	777259
2014	777259	42055	3356	2676	6.36	42935	5.52	820194
2015	820194							934037
2016	934037	108538	14127	34471	31.75	88194	9.44	1022231

المصدر: مغاري عبد الرحمان وصابة مختار، مداخلة بعنوان ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06 و07 ديسمبر 2017 بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر.

يتضح من قراءة بيانات الجدول أعلاه نتائج الجهود الحثيثة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 التي شهدت خلالها ارتفاعا معتبرا في عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها ليصل إلى 1.022.231 مؤسسة عن طريق مختلف هيئات الدعم الحكومية، حيث شهدت سنة 2016 الذروة في نسبة النمو بـ: 9.44%، وبالمقابل شهدت السنة نفسها أعلى نسبة شطب أو زوال للمؤسسات وهذا في حد ذاته مؤشر يعبر عن مدى صعوبة استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، علما أن نسبة كبيرة منها هي عبارة عن مؤسسات مصغرة تنشط في مجال التجارة العامة، النقل، الاطعام، البناء، والأشغال العمومية والخدمات العامة تفتقد لروح الابداع والتطوير، تتميز بضعف قدرتها على التشغيل ومحدودية قدراتها الانتاجية، حيث إن المؤسسات المصغرة تكون أكثر عرضة للزوال لعدم امتلاكها للموارد المالية الكافية والخبرة لمواجهة المنافسة أو الازمات الاقتصادية "

من ناحية أخرى لوحظ أن الكثير من المؤسسات الناشئة تزول في غضون السنوات الخمس الأولى من ظهورها، وإذا استطاعت اجتياز فترة الخطر هذه ستكون حظوظ استمرارها أكبر، بحيث إن المؤسسات المسنة يكون بإمكانها الاستمرار في مزاولة نشاطها، ويعود زوال المؤسسات الصغيرة في فترة الخمس سنوات الأولى من عمرها إلى افتقارها للمعلومات التي تسمح لها بدارسة محيطها والتنبؤ بتطوراته المستقبلية، كما يعود ذلك إلى عدم القدرة المؤسسة على تحقيق مستوى من الإنتاج يسمح لها بتخفيض التكاليف ومن ثم الاستمرار في الوجود"[1].

حيث إن غالبية هذه الأخيرة لم تمر عن آليات حاضنات الأعمال؛ بل استفادت مباشرة من تمويل الوكالات الحكومية الداعمة لترقية هذا القطاع ومن أهمها الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمارات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية ودور حاضنات الأعمال، خاصة في المجال التقني والتكنولوجي لتطوير وتجسيد الأفكار الخلاقة والمبدعة وتشجيع الابتكار في الوسط الجامعي للخروج من معضلة النمطية في تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن طريق محاولة تحقيق التطبيق العملي للأفكار الجديدة وتجربتها وتوطينها فيها لدفع الطلبة إلى تجسيد مشروع التخرج من فكرة نظرية إلى مشروع عملي قابل للتنفيذ ومنتج قابل للتسويق للانتقال من الطالب المتخرج المتقدم إلى وظيفة الطالب المبدع الحامل لمشروع مؤسسة منتجة للثروة ويفتح مناصب عمل جديدة، وعليه يمكن عرض بعض الشروط الواجب توفيرها لتحقيق نجاحها في الجزائر كالآتي[2]:

- ✓ وجود وانتشار روح المبادرة والعمل الحر؛
- ✓ تكاتف المستثمرين وأصحاب المواهب الإدارية لدعم حاضنات الأعمال والعمل بها؛
- ✓ الاستعداد للمخاطرة وتبني أفكار جديدة؛
- ✓ العمل على انشاء حاضنات مشتركة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتوفير الدعم المادي والمعنوي؛

[1] مغاري عبد الرحمان وصابة مختار، مرجع سبق ذكره، ص:19.

[2] أحمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 16.

- ✓ وضع شروط تمكننا من اختيار مدير الحاضنة المناسب على غرار التجارب الدولية؛
- ✓ وضع معايير محددة بناء عليها يتم اختيار المؤسسات المحتضنة، تتناسب مع الظروف المحلية وتحقق الجدوى الاقتصادية؛
- ✓ الاهتمام بالمشروعات ذات القدرة التصديرية، وكثيفة العمالة والتي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة وصديقة للبيئة؛
- ✓ يجب أن توفر الحاضنة الخدمات المالية وغير المالية للشركات؛
- ✓ اختيار موقع الحاضنة، بحيث يكون قريب من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحث ووسائل النقل، حيث يؤدي المكان دورا رئيسيا في نجاح الحاضنة والمشروعات؛
- ✓ العمل على الاستعانة بأنظمة تمويل بديلة عن نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية وتوفير مصادر جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ مثل شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير التمويلي؛
- ✓ مساعدة المشروعات على إدخال طرق إنتاج جديدة وسلع وخدمات جديدة.

❖ **النتائج**

بناء على ما سبق يمكن عرض النتائج الآتية:

- ✓ المؤسسات التي يتم احتضانها في حاضنات الأعمال تكون فرصها أكبر في البقاء والتطور ومواجهة المنافسة لأن الحماية والدعم والتدريب التي تتلقاه هذه الأخيرة خلال فترة الاحتضان تسمح لها باكتساب مقومات المنافسة والنمو؛
- ✓ تعتبر حاضنات الأعمال أحد الركائز الأساسية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على أساس الابتكار والإبداع، خاصة في القطاع الصناعي والتكنولوجيات الحديثة؛
- ✓ يعتمد الاطار التنظيمي المؤطر لقواعد تسيير حاضنات الأعمال في الجزائر على الاختصاص، حيث تم تأسيس مشاتل المؤسسات تتضمن ورشات الربط للصناعات المصغرة والحرف، محاضن لقطاع الخدمات ونزل المؤسسات لمؤسسات البحث والتطوير تحت وصاية وزارة الصناعة وفق التوزيع الإداري للوزارة مما افقد توزيع وانتشار حاضنات الأعمال فعاليتها للاستجابة مع خصوصيات التنمية المحلية ومتطلبات البيئة التي تنشط فيها، حيث أصبحت جسدا بلا روح داخل المقاطعات الإدارية وغير المعروفة في الوسط الشبابي والمستثمرين بشكل عام ولا يكاد يفرق بينها وبين مراكز التسهيل.
- ✓ عدد حاضنات العمال المفعلة في الجزائر محدود ولا يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة بسبب قلة الاقبال على مشاتل المؤسسات وغياب روح المقاولتية لدى الشباب، الأمر الذي نتج عنه العدد الضعيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة مقارنة مع مركز التسهيل التي تشهد نشاط أكبر توسعا في استقبال وتوجيه ومرافقة المشاريع الصغيرة كونها تؤدي دور الوسيط بين صاحب المشروع والإدارة وهيئات

التمويل في تذليل وتسريع الاجراءات الإدارية والتنظيمية والتمويلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

❖ التوصيات

على ضوء ما سبق يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- ✓ الترويج لآليات عمل الحاضنات في الوسط الشبابي وخاصة الجامعي لبعث روح المبادرة والإبداع وتشجيع العمل الحر كبديل عن طلب التوظيف؛
- ✓ فتح حاضنات أعمال أو على الأقل ربطها بمراكز ومخابر البحث في الجامعات، لتأسيس حاضنات أعمال متخصصة في تجسيد وتفعيل الأفكار المبدعة والابتكارات وتحويلها إلى مشاريع مؤسسات صغيرة ومتوسطة، للارتقاء بمشاريع تخرج الطلبة من الإطار النظري إلى التطبيق الميداني عن طريق مرافقتهم ودعمهم في تأسيس مشاريع قائمة الإبداع والتطوير، خاصة في مجال العلوم التطبيقية؛
- ✓ ضرورة إعادة النظر في الإطار التنظيمي لها في الجزائر لإعطاء مرونة أكثر لآليات عمل وتسيير مشاتل المؤسسات كمؤسسة اقتصادية لا كإدارة عمومية.
- ✓ إعادة توزيع انتشار وتخصص مشاتل المؤسسات في الجزائر وفق معايير اقتصادية ومتطلبات التنمية المحلية لا وفق التقسيم الإداري للمقاطعات الحكومية للوزارة الوصية، عن طريق اختيار التموقع الذي يخدم طبيعة المؤسسات المحتضنة والذي يستحسن أن يكون قريب من الأقطاب الصناعية ومراكز البحث والتطوير العلمي؛
- ✓ التركيز على جودة المشاريع المحتضنة والقائمة على الإبداع لا على الكم، مما يسمح بتحقيق الكفاءة في تمويل ومرافقة المؤسسات المحتضنة عن طريق تحديد معايير انتقاء المشاريع المحتضنة، خاصة المشاريع التي تملك إمكانية التصدير أو التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والصديقة للبيئة؛
- ✓ اقتراح وعرض خدمات مشاتل المؤسسات لأصحاب المشاريع المتقدمين بطلب الدعم المالي لمختلف المؤسسات الحكومية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ لاسيما الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية للقرض المصغر.

❖ المراجع:

1. أحمد عبد الوهاب، حاضنات رواد الأعمال، دراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح لدور الحاضنة، المركز المصري للدراسات السياسة العامة، القاهرة، 2016.
2. بن عنتر عبد الرحمان وحميدي عبد الرزاق، حاضنات الأعمال التكنولوجية مدخل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الرابط www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/07.pdf
3. حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد الإلكتروني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2، 2003.

4. زودة عمار، بوكفة حمزة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 2، ديسمبر2014.
5. سعد الهاجري عبد الله ، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في الكويت، ورقة للملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، تونس، أيام 12-14 أكتوبر.
6. سعودي عبد الصمد، حجاب عيسى، تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، د س.
7. سماي علي، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، جامعة بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جوان 2010.
8. عوادي مصطفى، دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 06و07 ديسمبر2017.
9. مغاري عبد الرحمان وصابة مختار، مداخلة بعنوان ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06 و07 ديسمبر 2017 بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر.
10. النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العددين 29 و31، الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، الجزائر، 2017.

الإطار القانوني

1. المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 2003/02/26.
2. المرسوم التنفيذي رقم 375/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة الأغواط.
3. المرسوم التنفيذي رقم 376/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة باتنة.
4. المرسوم التنفيذي رقم 377/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة البليدة.
5. المرسوم التنفيذي رقم 378/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة تلمسان.
6. المرسوم التنفيذي رقم 379/03 الذي يتضمن انشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة سطيف.
7. المرسوم التنفيذي رقم 380/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة عنابة.
8. المرسوم التنفيذي رقم 381/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة قسنطينة.
9. المرسوم التنفيذي رقم 382/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة وهران.
10. المرسوم التنفيذي رقم 383/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة الوادي.
11. المرسوم التنفيذي رقم 384/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة تيزي وزو.

12. المرسوم التنفيذي رقم 385/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة الجزائر.
13. المرسوم التنفيذي رقم 386/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط سطيف.
14. المرسوم التنفيذي رقم 387/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط قسنطينة.
15. المرسوم التنفيذي رقم 386/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط وهران.